

سلك مختلفه في الاله وبت المتفرقة
ط ٩

كتاب أول شرح اشادات
٢١

٣٠
الكتاب
٢٨

رسالة رسول الدين
وليفه
محمد بن

يا ابراهيم
33

كتاب الفوائد

كتاب الفوائد
كتاب الفوائد
كتاب الفوائد



٤٨٠٠



در وصف هذه النسخة
 المعظم الملك المعظم
 والي مصر حاكم الحرمين الشريفين
 العارفين محمودان ومقامي
 احمد بن راده المعظم
 عولها



بسم الله الرحمن الرحيم . ويقتضى . الحمد سألني كل اركان الفضل لطائف كرمه . واعلى غزوات
حقها الخاضع بحال بجلال حله . ثم تليهم أسباب تخفيفها بكل هذا العصر من عظام نعمه . والقلى
والسلام الامان الاكلان الاطيان على من الرحمة محمد وآله صلى الله عليه وآله ودينه . وبعد ذلك
تجليات وروى على خاطر الفان الذي لم يصل الى غير المحقق قلت الى العرض بين يدي شيخ الاسلام معتمد
الاعلام المشغوف بنوعه الاحكام . والمشغول بنوع شرايع الاسلام . من تنبغ علم البيان ولا ديب
وتصدي لخل خواص تراكيب العرب . لا سيما في دفايق الكاف التي ادر في شرحها . وتذلل
لعظمته باؤها . وقد جمعها الضعيف وعرض بعضها دون منها خذرا من السأمة منها ما ذكر
الامام العلامة استاذ المحققين قطب المدققين ابو القاسم الرخشي سكر الله سعيه وسامحه
مازل قلته ملخصا في قوله تعالى خبرا عن عيسى عليه الصلوة والسلام ما قلت لهم اما امرتني به ان اعبدوا الله
خلاصة ما قال . لا يجوز ان يكون ان في ان اعبدوا الله ديني ودينكم مفتحة لمن قلت لان صرح القول بنفسه
ولا امرتني لان الله تعالى لا يجوز احق اعبدوا الله ديني ودينكم . وان جعلتها موصولة بالفاعل
مصدرية لم تخل من ان يكون بدلا لما امرتني به اي من الموصول او من الهاء في به وكلاما غير مستقيم واضح
وجهها الى ان قال . لبقاء الموصول بغیر راجع انتهى . اقول لا يجوز ان يكون بدلا لما امرتني لان الهاء
لا تعلق فهو ظاهر لان المصدر مفعول والمفعول حمله قيل عكن ان يكون معناه ما قلت لهم الاعبادته
بالنصب اي الزموا عبادة . ويكون هو المراد مما امرتني وتكون الجملة وهي الزموا عبادة بدلا لما امرتني
وبه نظير لان ما امرتني موصول مفرد بصلته فكيف يقع بدلا عن المفعول الا اذا اريد بالامر معناه فان
معنى الامر لا بد وان يكون حمله منفتح . وان اقول لا يجوز ان يكون بدلا من الهاء في به ففيه شك لانه لا يلزم
الغاء المبدل منه دائما بسنن الموصول غير راجع وقد نص على الامام العلامة ابن ماکل رحمه الله في تسهيله
وقد يكون في حكم المبلغ وقد يستغنى في الصلة بالمبدل عن لفظ المبدل منه انتهى . وشكل الشارح في ذلك ان يحسن
الى الذي صححت زيدا بنصب زيدا بدلا من الهاء المذنة ايه صحته . وقال الرخشي رحمه الله ايضا في مقصده
في المبدل وقولهم ان في حكم نيحة الاول ايذان منهم باستقلاله بنفسه ومنازقة المالك والصفة في كونها متعين لما

تبيين

لا ينبغي ان لا ان بعنوا اهدا الاول واطراة الابري تقول زيدا رابت علامه رجلا صالحا فلو ذهبت تهود
لم يستد كل ما انتهى فيقول العبد الضعيف ان هذا نص من ايضا على المطلوب فكيف ما حوت في الآية الكريمة
وظاهر اختلاف النحويين في المبدل منه هل ينوب به الطرح لفظا ومعنى قائل به المبدل فيبطل عند سائل ما يبر
فيها رجوع ضمير الى الاول واذا طرح لم يكن للضمير ما يعود عليه كما تقدم وقد شددح الاساذ ابو علي معنى قديم
المبدل منه في نيته الطرح انه يندرج عامل من جنس الاول يعمل به لان الاول يطرح البتة لان في كلام العرب
ما يبطل ذلك وهو نحو زيد ضربته ابا بكر فلو طرح الضمير لم يبق ما يربط الجملة بالمبتدأ انتهى كلامه وايضا
بحوزان يكون هذا الظاهر بدلا من الضمير بدل الكل من الكل كقولك ضربته زيدا ووضع الظاهر مقام الضمير اصل كبر
لا سيما لاهل البيان وقد ورد مثل كل كقولك تعالى والذين يمتثلون بالكتاب واقاموا الصلوة انا لا نضيع
لهم المصلحين اقيم لهم المصلحين مقام الجرح وقد قد رجعت المعربين في قوله تعالى ولا تقولوا لما تصف السنتكم
الكذب الكذب بدلا من الهاء المحذوفة العائد الى ما موصولة ايه لما تصف السنتكم وغاية ما في الباب ان وضع
الظاهر مقام الضمير وبالعكس لنكية ويمكن توجيه التكنة هنا واسأل ذلك كبر في الوان وكلام العرب
وقد جوز الرخشي رحمه الله وضع الظاهر مقام الضمير في مواضع منها في اول سورة الانعام قوله تعالى
ثم الذين كفروا بربهم يعدلون وضع بهم مقام به في العطف على قوله تعالى خلق السموات والارض اذ بقى قد
الحمد لله الذي الذين كفروا بربهم يعدلون ولكن وضع الظاهر مقام الضمير بوجهه واشكال لغو فيما اول ما
الكاف في هذه الآية الشريفة وهو قلت بأمرتي حتى يقع ان في ان اعبدوا الله مفتحة حيث قال قلت
كيف تصنع قلت محل فعل القول على معناه لان معنى ما قلت لهم الا ما امرتني به ما امرتهم الا ما امرتني به حتى يسفهم
تفسير بان اعبدوا الله ديني ودينكم انتهى وجه الاشكال ان الامر الذي هو معنى القول اعني من عيسى عليه السلام
هو في المعنى عيان عن الاول الثاني ان لم يكن عينه لا غير بدليل اداة النقص وهو من قصر الفاعل على المفعول قلت
حيث صرح به في ابصار المحقق في باب النقص اذ لم يحزن من الاول الثاني فكيف يجوز من الاول الما اول من
مع اداة النقص وان كان الكلام جديرا في حق عيسى عليه السلام ولا يصح في حق الله تعالى ولو لم يكن النقص كان
ما يلي حسنا وقد استحسنه بعض المفتريين والمعربين وسكتوا عن حصر الاوين ومع هذا ما يتن صاحب الكشاف

بلاول

وغيره تفسيراً مرتين حتى يكون أو عيسى عليه السلام عبارة عن ذلك فيقول الجدل المتكسر لا يجوز أن يكون أن
أعبدوا الله فغيراً وتبني وهو كلام تام صالح لأن يكون ما موراً به بل هو جامع وقول ربكم يكون غيراً عن
عيسى عليه السلام بتعدد رأيي وما يلائمه ويكون أن أعبدوا الله إلى آخر الآية حكاه عن قول عيسى عليه السلام وإن كان
لا يتبع أن يغير الصريح القول بل ضمن تفسيراً وتبني ويكون وجه زيادة عيسى عليه السلام على أن أعبدوا الله لشكر الله
بسط المعاني بحاطبة الله إياه بقوله أنت قلت للناس الآية فثبت حاله وأخبر عن أمره بأنه لم يأت خلاف ما أمر به
ربه وهو أن أعبدوا الله ثم زاد منحه إلى آخر الآية كما قال في آية لقوي وقال المبعوث يا بني أسلم أعبدوا الله ديني وأمر
وايضاً لم لا يجوز أن يكون أن هذا للتأكيد وقد جرت الألف في غير المواضع الاربعة التي ذكرها النجاشي وهي بعد
لما وبين لو وفعل التثنية وبين الكاف ونحوها وبعد إذا فيكون متولاً لعيسى عليه السلام مجتهد لا يتبع شبهة ولا يقال
إذا كان أن أعبدوا الله متولاً لعيسى عليه السلام بزيادة أن كيف يكون ذلك وقد قدرت بأن معني ما قلت لم يغيراً وتبني
لنسا بغيرين بأداة المحصول أنا قد قررنا أن أمر الله هو أن أعبدوا الله والزبان خبر من عيسى عليه السلام ونسب
بجوز أن الأصل أعبدوا الله رب عيسى وربكم لكن لما كان المنظم هذا الكلام بعيسى عليه السلام عدل به إلى قوله ديني
وربكم أو يكون الأصل أعبدوا الله ربكم وربكم الخطاب لعيسى وللناس ثم عدل لما ذكر وهو قريب من قوله غفر ربكم
يا موسى انتهى فيسأل في الفئات فواجهه هل هو في هذه التقادير أو في قوله ما قلت ثم الآية وهل تصح الاختلاف
الذي بين صاحب المنهاج وغيره وأما صاحب الكشاف أيضاً ويجوز أن يكون أن موصولاً إلى مصدر
عطف بيان لها لا بد لا واعتراض عليه ابن هشام المصري وأوضح وجهه في كتابه معني اللبيب ومولانا هو الحكم
واشكالاً فريضا ما ك صاحب الكشاف في قوله تع أن تعذبهم فإنهم عبادك إلى أن قال لأن المغفرة حسنة
يحرم في المعقول بل متى كان المحرم أعظم جرم كان العفو عنه أحسن عجباً من صاحب الكشاف كيف خالفه
فإن في مذهبه لا يغفر للعاصي المنكب للكبيبة أن مات من غير توبة فكيف يجوز للكافر ذلك وليس غفر الكافر من الحكمة
عند عقلا وتلا حتى شنع على أهل السنة في تفسير قوله تع ومن سئل مؤمناً متعباً فجاءه جهنم الآية فقال فيها فهم
ما قال سأعبد الله فلو اختار ههنا مذهب الامام ابنه الحسن الأشعري لما شنع على أهل السنة في هذه الآية ما قاله
صاحب الكشاف به جواز غفر الكافر عقلاً هو مذهب ابن الحسن الأشعري والاستدلال بالعقل بوجود الآيات عجيب والعقل

لا حائل

لا خالف العقل بل لا بد كل قبل وزود وصل استعمل ههنا على سبيل التوفيق أو على سبيل الغرض كقول
وإن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا أو كقولنا تع قل إن كان للرحمن ولد فانا أول العابدين سبحانه رب السموات
ورب الأرض وشنع المحسري أيضاً في هذه الآية على أهل السنة وسماه بمحنة سأل الله وإني بمقال
لأنه لا يستقيم من جهة اللفظ حتى زينه الطوسي في تبيينه على الكشاف من جهة المعنى ومولانا هو الحكم الفصل
وما قاله صاحب الكشاف بقوله قلت ما قال أنك تغفر لهم ولكن بني الكلام على أن يقال إن عذبهم عدلت
لأنهم اجتأوا بالعذاب وإن غفرت لهم مع كفرهم لم يعد في المغفرة وجه حكمة وفيه كلام لأن الله تعالى قال
إن الله لعن الكافرين وأعد لهم سعيراً خالدين فيها أبداً الآية وقال تعالى إن الله لا يغفر أن يسكنك به الآية
ولا فرق بين الشرك والكافر في عدم الغفران قال الله تعالى لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين
شيئاً فافضت الحكمة تعذيب الكافر وأيد هذا النص وإذا افضت التعذيب كيف تنفي الغفران لأن
العقل لا خالف العقل بعد ورود وصل يجوز أن يكون هذه الآية وهي أن تعذبهم منسوخة بالآيات المتقدمة
وغيرها وهل قاله أحد من المتأخرين أو لا وصل يجوز أن يكون تأويل قوله تع أن تعذبهم أن تغفرهم على كفرهم
فإنهم عبادك وما عليك واجب إصلاحهم فلذلك التصرف في ملكه كيف يشاء أطلق التعذيب وأراد به سبب
المؤبد وهو الكفر وإن تغفر لهم أي أن تمن عليهم بالسلام فاطلق الغفران وأراد به سبباً وشرطاً وهو الاسلام قال
لهذه هم بهم بآياتهم وللناس فيه اختلاف والله عهدي من يشاء إلى صراط مستقيم للذين أحسنوا الحسنى وزيادة
وأحد الله وأولوا باطناً وظاهراً وأصل على نبي الرحمة محمد وآله طاعنا وقاطنا آمين فإن قيل هذا
قوله تعالى في الآخرة وكيف يتصور هذا التقدير قبل وقع بعضه في الدنيا وهو قوله إن أعبدوا الله ربي
وربكم قد قيل لم في الدنيا ولأن العباد لا تصور إلا في الدنيا والله الهادي إلى صوب المصوب وقد طالع
الملوك حمل من الفاسير فلم يجد من ياقول هذا التأويل وبعد مدة مدني ظفر بنقل من بعض شيوخ المصايح
لمحي السنة سنا الله ثراه في أول باب صلوات الليل في قوله عن أبي ذر رضي الله عنه قال قام رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أصبح
بآية والآية أن تعذبهم فإنهم عبادك قال الشارح معناها أن عيسى عليه السلام بأخباره قائلاً أن تعذب
أمتي فإنهم عبادك والرب إذا عاقبت فلا اعتراض لأحد عليه وأن تغفر لهم أي توفهم لما يوجب من الإيمان والطاعة

حتى أصبح

فانك انت العزيز القادر على ما تشاء حكم في افعال وان خفيت حكمه على المخلوقات انتهى
الضعيف ان قول عيسى عليه السلام ان تعذب ابني اراد به انه الدعوى والا لكان يتصور قوله وان يغفر لهم
ان توفهم لما تجت من الايمان والطاعة والله الهادي الى صوب الصواب هذا نزل ما كتب من السؤال
بلطف من غير تغيير **والجواب** عنه ما قلنا بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله منزه المنقولات
ومبتر تعقل المعقولات وصلواته على سيدنا محمد صاحب المعجزات الطاهرات وعلى اله
واسحابه وارواجه الطاهرات صلواته دوام الارض والسموات ابعد فان بعض الاخوان
حلب المحروس قد حصل له انظار على صاحب الكشاف فيما ذكر على قوله تعالى ما قلت لم الا ما امرتني به ان اعبدوا
الله ربى وربكم والتمسوا نظرهما فاجبت الى ملتمسه وذكرت ما افاض الله علي فان فيضان العلم من فضله
وهو اهبط العقل وما ينسج وبالله المستعان وعلى توفيقه التكلان قوله تعالى ما قلت لم الا ما امرتني
ان اعبدوا الله ربى وربكم ذكر بعض المفسرين في ان ثلاثة اقوال الاول ان يكون مح مابعد في موضع الجر
بدلان الضمير به الثاني انه في موضع نصب مابعد من ما وما باعني وما بالزفوا الثالث انه
في موضع رفع خبر مبتدأ محذوف وذكر صاحب الكشاف اربعة اوجه جعلها بنفسه وقسمها قسمين ^{مصدر}
كذلك وابطل الثلاثة وصح الواو بتا ويل الاول ان يكون مفتحة لجملة قوله ما قلت لم وابطله بما معناه انها
مفتحة لما فيه حرف القول بل معناه ولا بد ان يتبد هذا بقيد فيتعال لا يكون فيها حرف القول الاول القول
ما قل تغمي للابطل ما تخان في توجه الكلام لغا على ما سيحى واعترض عليه بان بعض النحويين يجوزون
وقوعها مفتحة لما فيه حرف القول فيجوز ان يكون ان في الآية مفتحة لها بل يستدل بذلك على الجواز لوقوعه
الكلام المجزى والجواب انه انما يكون كذلك ان لو كان ذلك لغة فصيحة وليس كذلك فلا يصح نيل الكلام
المجزى عليها وعن هذا لم يعتيم صاحب الكشاف الثاني ان يكون المفتحة جملة قوله ما امرتني به وابطله
بان فعل الامر مستند الى ضمير الله تعالى فلو شتره باعبدوا الله ربى وربكم كان ذلك مقول الله تعالى ولا يصح ان
يكون مقولا له واستحسنه عامتهم وابطله غير المحضري بان امرتني مخاطبة مفرد فلا يجوز خطابها
بلطف الجمع واعترض على هذا الوجه الثاني بان يجوز على معنى الحكاية عن قول الله تعالى بعبدوا لغيري قوله

مرم عبادتي وبان الاصل كان اعبدوا الله رب عيسى وربكم فحاه عيسى عليه السلام فكيف عن اسمه على طرقة قوله
حكايته عن موسى عليه السلام قال علمها عند ربى في كتاب لا يضل ربي ولا ينسى الذي جعل لكم الارض بها ذا
وسلككم فيها سبيلا وانزل من السماء ماء فاخرجنا به از واجاض نبات شتى فان موسى عليه السلام لم يفلخ فيه
از واجاضا وما حكى الله ما قال موسى بلفظ الغيبة بلفظ التكلم فهو بلا ما والوهمية وان لا يعتاضه شئ على
عكس في هذه الآية فان الله تعالى او باعبدوا الله ربى وربكم فحاه عيسى بقوله اعبدوا الله ربى وربكم تعظيما لامر ^{الرب}
وفيه اللينات عن الغيبة وهو عيسى لان الظاهر في حكم الغيبة الى التكلم وهو ضمير ربي والجواب عنه لان
الابا للينات وهو لا يكا ويصح لان الغيبة في كلام متكلم والمكلم في كلام غيره والالينات لا تكون الا في كلام
متكلم واحد هذا ما يتعلق في وجهي كونها مفتحة واما وجه المصدرية فاولها ان يكون بدلا عما امرتني
وابطله بان مال معناه ما قلت لهم لا عبادة والعبادة لا تعال نيل لان المصدر مفتوح ومقول الله
لا يكون كذلك وزد بان عبادة منصوب في معنى الجملة ابي الزموا عبادة الله والجواب ^{ان هذا}
التقدير يستدعي وجود العبادة وانهم امروا بعملها ولم يكن كذلك والصواب ^{ان العباد}
لانها فعل وهو من مقوله غير مقوله الكلام واعترض بان ان موصوله بفعل الامر فكان قد من ماطت
الا الامر بالعبادة لا العبادة لئلا يبطل الطلب الدال عليه الصيغة فهو على طرقة قوله ثم يعودون لما قالوا
وهو متعلق القول لانفسه وبانه يا قول القول بالامر كما جعله في وجه التفسيرية على ما سئدكن والجواب
عن الاول ان كلمة ان تجعل ما دخلت عليه معنى المصدر والمدخل عليه فيما نحن فيه اعبد واجعله مصدرا وصار
بمعنى العبادة واما الطلب الدال عليه الصيغة فلا مدخل له في مفهوم المصدر كعدم دخول ان على فعله ولا
فرق بين مصدر منتزع من فعل ماض او امر او لا لوجب مراعاة معنى المضي في المنتزع من الماضي ^{ليس}
بواجب وعن الثاني بانه من باب الاكساة فان كلمة يدل على ان تا ويل القول بالامر مطح كونه تفسيرا
وليس فيه ما يمنع ان يكون المصدرية كذلك وثانيها هو ان يكون بدلا من الضمير في به وابطله بقوله التبا
الموصول غير راجع اليه صلة وقد توجه المتكلمون على الكشاف الى تزييفه بجعل كلامه متناقضا فانه
ذكر في المفصل ان المبدل منه ليس في حكم المنتحى من كل وجه فالك في قوله انه في حكم تسمية الاول اين ان منهم

باستلزامه في نفسه ومصادقة التأكيد والصفة في كونها متعين لما يتبعها لا ان بعنوا اهدار الاول واطرافه
الايري تقول زيد رابت علامه رجلا صالحا فلود هبت هدر الاول لم يستد كلامك والجواب
انه ليس في كلامه هذا ما يدل على ان عدم سدا عنده اهدار الاول باعتبار خلق عن الضمير بل يجوز ان يكون
باعتبار ان سوق الكلام لبيان صلاح غلام زيد فلوا هدرت علامه صاد بنا لصلاح زيد والضمير
محذوف من رابت لانه مفعول والعائد المفعول يجوز حذفه بخلاف ما نحن فيه من الآية الكريمة فانه ان جعل
ان اعبد وابدا عن الضمير وهو في حكم المنحى خلا عن الضمير البتة وهو لا يجوز وعلى هذا يجوز ان يقال البدل
في حكم المنحى اذا لم يفسد نتيجته اصل معنى الكلام كما في الآية الكريمة واما اذا فسد كما في المفضل فانه لا يجعل
في حكم المنحى من كل وجه وربما اشار الى هذا ابن مالك حيث قال وقد يكون في حكم المنحى ويندفع هذا ما
قبل يجوز ان يكون هذا الظاهر من المضمحل الكل من الكل الى آخره لانه مبني على جواز البدل فاذا بطل
ذلك بطل ما يتفرع عليه واما التأويل الذي ذكره جعل قلت بمعنى الامر فقد استحسنته عامة المحققين نعم
واعترض عليه بان هذا ان كان مطرد الزم ان يكون كل موضع بعد القول يكون كذلك وليس ثبات وان
لم يكن مطرد الزم الحكم وفي كلام صاحب الكشاف ما هو جواب عن ذلك لانه قال في الحاشي كان الاصل
ما امرتهم الا ما امرتني به فوضع القول موضع الامر نزولا على قضية الادب الحسن لتلا جعل نفسه ورتبه
أمرين ودل على الاصل بالفحاش ان المنهية ووجه ذلك ان الاطراد انما يلزم ان لو كان كل موضع مثله
على ما شتم هذه الآية الكريمة من وجوب رعاية الادب وليس كذلك واما ما قيل ان الامر الذي هو
معنى القول عبارة عن الامر الثاني ان لم يكن عينه بدليل اداة القصة فاستفسار في محله وجوابه
ان المانع عن الجواز في الثاني دون الاول هو ان جمع بين صلة الامر ووجه التفسير فان المحققين قالوا
هذا لا يكاد يوجد في كلامهم لا يقال امرتك هذا ان لم يكن احداهما مخني عن الآخر وليس ذلك في الاول
فلا يمنع والمحصلا يكون في المعاني والمعيان واحد ولا مدخل للالفاظ في ذلك هذا ما يتبعه بيان كلام
صاحب الكشاف واما ما قيل لا يجوز ان يكون ان اعبد و الله تعالى ففسد امرتني فقد تقدم جوابه من استناع الجمع
بين صلة الامر ووجه التفسير نعم ذهب بعض المفترين الى ان ان اعبد و امر فرغ المحل والمنصوبه وقد ذكرنا

في صدر الكلام وهو ليس كما ينبغي لانه لا يكون منفتح البتة بل مصدرية فان كان مرفوعا كان تقديره
هو عبادة ربي وربكم وليس يصح بل الصحيح عبادة ربي وربكم وقد تقدم مثله وان كان منصوبا باعني
فلا يصح ما امرتني به اعني اعبد و الله ربي وربكم لانه لا يصح ان يكون مأمورا الله وان كان منصوبا بالزوا
فكذلك لما تقدم ولا نقطاعه عما قبله وفيه تفكيك الكلام واما جعله حكاية عن قول عيسى عليه السلام فلا يصح
لانه لا يكون منفتح لما تقدم ولا مصدرية الا ان يكون خبر مبتداء محذوف او محمول فعل وقد تقدم عدم
جواز ذلك وكون المقام يقتضي البسط فينه ما يمنع لانه تمام هيبة وجلال وخضوع ودهشة لاسيما
على قول من جعل الخبر في قوله انت قلت للناس للتقدير فابن تمام البسط واما جعل ان التأكيد على
مذهب الاخفش فكل مرجوح لا يرضى به صاحب الكشاف ولا غير من المحققين واما الالفات فتداسنا
الى محله ومعناه واما قول ابن هشام على كونه عطف بيان فهو ما نقله عن ابي محمد بن السيد وابن مالك
منصوصا وذكر في بيانه ان عطف البيان في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقات فكما ان الضمير لا ينعكس كذلك
لا يعطف عليه عطف بيان قال وهو المنحصر في جاز ذلك وهو لا عن هذه النكته وهو بالنظر الى ما ذكر
في المفضل في تعريف عطف البيان من قوله هو اسم غير صفة يكشف عن المراد كثرها واراد لانه لما كان
كشف الصفة والصفة لا تكشف الضمير فكذلك عطف البيان ولكن لما كان كشفه كثرها كان تشبيها وهو لا يعلم
المساواة من جميع الوجوه وقد يكون لعطف البيان اختصاص بكشف الضمير كاختصاص لدن بنصب
فيحوز ان يكون صاحب الكشاف اختار وقوله عجا من صاحب الكشاف الى آخره مما اعتد به عليه
عامة الكتب واجيب عنه بان مذهبه ان العفو عن الكفر والكبائر اذا لم يتب قبل التعذيب لا يجوز
عملا ونقلا لكونه على خلاف مقتضى الحكمة واما التخليد فانما هو شرعي ليس لا واذا كان كذلك فقول
وان تغفر لهم معناه بعد تعذيبهم لم بعدم في المغفرة وجه حكمة لان المغفرة الى لغو وبانه يجوز ان يكون
معناه ان تغفر لهم عذابا بخليد فانهم عبادك وان تغفر لهم برفع التخليد الذي يدل عليه النقل لم بعدم
وجه حكمة لان العقل لا يقتضي التخليد لان المغفرة حسنة لكل مجرم الى لغو وتشيعه في قوله ومن يتل
مؤمننا انما هو على اطاعهم العفو بلا تعذيب وهذا واضح وقوله لكنه بنى الكلام على ان لو امتنع عليه كان

جوابا كافيا لانه كان معناه في انها شرطية لا متضمنة وجود المذنب فلا يكون في الآية دلالة على وقوع العتق
ولا المغفرة لان كلامهما في كان مندوضا ومذهب الاشعري ان العقل يحوز العتق عن الكفر
لانه استقاط حقه وهو لا يتضرر به والعبد ينفع به فلا يتصور نفعه وهو في ذلك متناقض لان مذهب
ان العقل ليس مستقلا في الحجته ثم يجعله في اعظم المسائل القطعية واما ما ذكره الطوسي فلم اطلع عليه
وتشيعات صاحب الكشاف على اهل السنة كثيرة وكلها مجابة عنه في موضعه واما قوله تعالى
ان الله لعن الكافرين وغيرها من الآيات فانه قد دل على ان الكافر يستحق العذاب شرعا واما ان
خلاف ذلك عادم للحكمة فليس فيها دلالة عليه وقد ذكرنا ان من مذهبه الخليلد شرعي والعقل يجوز عدل
وهو تابع في ذلك لجمهور البصيرين من المعتزلة نعم علماء وناوهم الله ذهبوا الى ان الخليلد واجب
عقلا وغفران الكفر على خلاف مقتضى الحكمة واقوي ما في ذلك ما ذكره علم الهدي ابو منصور الماتريدي رحمه الله
في الفرق بين جواز العتق عن الكافر دون الكفر وهو ان الكفر يتخذ مذهبها للابد فيكون عقابه كذلك واما
الكبار فانه تابع عن بعض في بعض الاوقات فعقابه كذلك واما ما قيل النقل لا مخالف العقل
بعد وروده فهو كذلك في الحقيقة لا في الظاهر لان العقل حجة من حجج الله وهي لا يتناقض قط لكن قد يقع
المخالفة طارها الا يري الى قولهم ثبت بالنص على خلاف القياس لكن ان كان ذلك في العقليات تنزل العقل
ويقال بالنص ان كان في الشرعيات يترك العقل بالنص واما قوله هل يجوز ان يكون هذا الآية منسوخة
فجوابه المنع لان تعذيب الكافر لما كان عقليا لم يتبدل النسخ لان حكمه محتمل الوجود والعدم والعقليات
ليست كذلك واما حمل ان تعذيبهم على ان نزعهم فجاز لا يصار اليه الا اذا تعذرت الحقيقة ولم تتخذ
فان قيل اجزاء وان تغفر لهم على حقيقة متعذر لان اسنادا ما لا يجوز اسنادا الى الله لا يليق بالانبياء
فلما لم يقل ان يقول لا ثم عدم جواز اسناد الله عقلا وقد تقدم على ان عامة العلماء على ان هذا في الآخرة
فما لم نقل الى ذلك لا يقع هذا التناول واما وقوع بعضه في الدنيا او في مناجاته عليه السلام فلا ينافي
والله اعلم لان سياق الآية وهو قوله تعالى انت قلت للناس اتخذوني وامي الهين من دون الله انما هو يوم
القيمة ويدل عليه سياقه ايضا وهو قوله في هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم على ما ذكره اهل التفسير حتى

اختلف العلماء في ان هذا الكلام هل هو شناعة من عيسى عليه السلام لانه اول فنه من ذهب الى ذلك
والصحيح انه ليس بشناعة بدلالة التسميم وهو قوله تعالى فانك انت العزيز الحكيم اذ لو كان شناعة لقيل
فانك انت العزيز الرحيم والله اعلم بالصواب تمت بحمد الله تعالى وحسن توفيقه في صفر سنة ١٢١٠

هذه اسئلة وقع السؤال عن اجوبتها وجوابها بقول الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم وما توفيقي الا بالله الحمد لله رب العالمين والصلى والسلام
الاكملان على سيد المرسلين محمد خاتم النبيين وعلى آله وصحبه المعينين اما بعد فهذه اسئلة
عن اجوبتها من بعض الفضلاء المخاربة واجواب عنها بتوفيق الله تعالى **المسئلة الاولى**
قال صاحب الكشاف على قوله تعالى ونريد ان نمن على الذين استضعفوا في الارض الآية فان قلت كيف
استضعفهم وارادة الله الله عليهم واذا اراد الله شيا كان ولم يتوقف الى وقت آخر قلت لما كانت
منه امة من مخلصهم من فرعون قربة الرجوع جعلت ارادة وقوعها كما انها مقارنة لا استضعافهم ولا اعتراض
عليه كيف سلم السؤال وهو قوله اذا اراد شيئا لم ينأخرا في وقت آخر هل في كل لقول المعزلة بان الارادة لا تقيد
الامتدانه للفعل او لا وعلى هذا المذهب فلا يلزم صدق المذنب المذكور اذا اراد على هذا التقدير لا تسلم
وقوع الفعل على اصله وهل يلزم من جوابه ان يكون محلا للحوادث او هو قائل بان الارادة قائمة بنفسها كما
يقوله المحترمة وهل هذا السؤال ناش على تقدير الجملة حالا او على كل تقدير **الثانية** قال
صاحب المحقق في القياس مجري في الحدود والكلمات خلافا للحنفية في بعض الشرح هذا الكلام
لا ينافي ما تقدم من قوله وان لا يكون معدولا به عن سنن القياس كشهاه حزمه واعداد الركعات
ومقادير الحدود والكلمات لان الكلام في اثبات الحد في المقدار والاعتراض عليه بان هذا صحيح
لا ينافيه صرحا لكن ينافيه لزم من اثبات الحد بالقياس لانه يلزم من اثبات الحد بالقياس اثبات المقدار
في مثل المسئلة المذكورة في المختصر اما الكفان فلا تنفك عن التفسير وقوله في انشاء المسئلة محببا عن ذلك

الحنفية فلما اذا فهمت العلة وجب كالمقتل بالقتل مثل اذا فهمت العلة حتى في المقادير وفي غير المقادير
 ان كان المراد الاول فلا ما يلحق قوله العلة في المقادير وان كان المراد الثاني فليس محل النزاع وجواب
 الامدي عن هذا السؤال قال لا ان الحكم المحكي من الاصل الى الفرع وجوب الحد والكفارة من حيث هو لا في
 التقدير كيف يستقيم والكفارة لا تنفك عن التقدير والتقدير في مثل المسئلة المفروضة فم ثبت تقديرها اذا
 لم كتاب ولا سنة ولا بيع ولا يفسر في المقادير ما ذكر **الثالثة** استدلال الامام على المعزلة
 في اثبات الكلام النفي لله تعالى باجماع الانبياء عليهم السلام بعد ان قرره صدر المسئلة انهم متفقون على
 انه منكم وانما الخلاف في معناه فلهذا كيف يصح الاستدلال عليهم بالاجماع المذكور وهو لا يفيد الا انه منكم
 وليس محل النزاع **الرابعة** استدلال بعد اثباته ان الطلب مغاير للالفاظ قائلا هذا الطلب
 اما ان يكون هو الارادة او غيرها والاول باطل فنعين الثاني وهو المطلوب والاعتراف عليه هذا
 انما ينبع بعد تسليمه انه مغاير للارادة ولا يلزم حصص في الكلام النفي ليجاز ان يكون هذا المعنى علما او ظنا او
 غيرهما من الصفات ثم استدلال على انه لا يجوز ان تكون عبارة عن الارادة بوجه منها انه امر بامان من علم
 انه لا يؤمن ويمتنع ان يقال انه يريد الايمان منه لانه تعالى عالم بان خلاف المعلوم تمتع الوقوع وكل ما هو متنع الوقوع
 لا يكون واذا ولاء على ما به كيف يصح هذا الاستدلال عليهم وهم قالون بانه قد يريد ما لا يقع ويقع
 ما لا يريد تعالى الله عن ذلك **الجواب** عن المسئلة الاولى بتوفيق الله تعالى ان يقال النعم صاحب
 الكساف ذكر السؤال وان كان مخالفا لمذهبه بطرق التنزيل واجاب بما معناه التمثيل فانه منجاة له في كثير
 من المواضع المسئلة شبه هذا الحال بحال من استضعف بعض عباد جبار تكبر يدع ابناءهم يستخفونهم
 وهو يريد ان يمن عليهم خلاصهم من ذلك فان ارادته تلك تدارك الاستضعاف لا محالة وقال معناه اذ ذلك
 والله اعلم هو استضعفهم ونحن نفوتهم بالخلاص ولما كان كذلك ما ضرر تسليم عدم تاخر الارادة لانه يؤل الى
 ارادة حادثة كما هو مذهبهم والارادة ان لم تستلزم الفعل على مسلم فليست تدفعه فيقع ويجوز ان يقال لما كان
 عدم ورود السؤال على مذهبهم ظاهرا مما تقدم في هذا الكتاب ونعيم النعم على مذهب اهل السنة واجاب باجاب
 وعلى هذا الواجب بتوسيط التعلق بالحادث كما هو المعروف منهم في مثله كان له سماع وقد ذكر الشارح ان

السؤال انما يريد على تقدير كونه حالا من يستضعف فان الحال تقيد العامل فلا تنفك عنه كالركوب عن المحي في
 جاء في زيد راكبا فليزم اجتماعهما والسؤال عن كنيته واما على الصدر الآخر وهو ان يكون معطوفا على قوله
 ان فرعون علا في الارض فليس يوارد واقول هو وارد ايضا لان الواو اذا دخلت الجمل افاد الجمع كالحص
 والجمع بين قلو فرعون مع ارادة الله المنية عليهم بالخلاص لا اجتماعان فيه والله اعلم **والجواب**
 عن المسئلة الثانية ان المصنف ان كان قال لا بان الضميمة لا تعتبر به كما قالت الحنفية حتى يتعدى المقادير
 في ضمن تعدي الاول فالجواب هو جواب الامدي مضافا اليه والمقادير تعدت ضرورة تعدي الاول وهو
 معنى قول الحنفية في امثاله الشيء اذا ثبت ثبت بجميع لوازمه والا فبين كلامه تناف وجوابه عن دليل الحنفية
 باطل لما ذكره السؤال ان المراد بتعدي اذا فهمت العلة وجب اذا فهمت حتى المقادير وفي غير المقادير فان كان
 الاول فلا قائل بمفهومية العلة فيها وان كان الثاني فليس محل النزاع فان قيل قوله اذا فهمت العلة
 وجب شرطية مهمة لا تقتضي صدق المقدم وهي في قوع الجزئية والعلة قد تكون مفهومة فان عليها في الله
 فاس حد الشرب على حد الغد ولو لم تكن العلة مفهومة لما تبيانه ذلك قلت بلزم فرض المحال وهو غير
 مفيد ههنا والاعتراف بالجزئية والدعوى كليتة **والجواب** عن المسئلة الثالثة ان كلام الامام
 لا يصح فيها لانه لما صدر المسئلة بتقدير اتفاق المسلمين على اطلاق لفظ المنكم عليه لم يحجج الى اثبات كونه
 متكلما وهو ظاهر والاستدلال باجماع الانبياء عليهم السلام لا ينهض الا على منكري كونه متكلما وليس الكلام معهم
 وقد ذكر في المحقق ان اجماع المسلمين ليس الا على اللفظ واما المعنى الذي به يقول اصحابنا فهو غير صحيح عليه
 بل لم يقل به احد الا اصحابنا والمعتد قوله تعالى وكلم الله موسى نكلمها ولا اعتماد على اعتماد هذا لانه اما ان يكون
 معتدا في كونه متكلما او في كونه متكلما بكلام نفسي فان كان الاول فليس محتاج اليه وان كان الثاني فليس
 فانه ذلك كله خطأ **والجواب** عن المسئلة الرابعة ان يقال روي في الدليل بين ان يكون
 الطلب هو الارادة وغيرها ولعله بناء على ما ذهب اليه الكوفي من المعزلة ان معنى كونه يريد لا فعال غير
 اوها فان ابطال كونه نفس الارادة انتفى مذهب الخصم ويلزم المحص في الكلام لعدم القابل بالفضل واما
 بقوله انه او بايمان من علم انه لا يؤمن ويمتنع ان يقال انه يريد الايمان منه لانه عالم بان خلاف المعلوم تمتع الوقوع

وكل ما هو متنع الوقوع لا يكون واذا اوضحوا الزامهم ارادة ما لا يتبع ظاهر البطلان لان ارادة ما يعلم انه
 لا يتبع استغناك بما لا يجدي وهو لا يجوز على الآحاد من العقلاء فلا يمنع صحة الاستدلال والله اعلم
سؤال آخر اورد الامام في الاربعين شبهة منكرو النبوة ومن جعلها
 شبهة تحقن بمن ينفي الأغراض عن أفعال الله تعالى وهو ان قال سلمنا ان فاعل الخوارق هو الله تعالى فلم
 قلتم انما فعلها لغرض التصديق وقد قمتم الدلائل على انه يتنع ان يكون افعاله محلاة بشئ من الأغراض المتناهي
 واذا كان كذلك استغنى القول بانه خلقها لاجل التصديق ثم قال في الجواب قلنا فرق بين العلة والمعدة
 ونحن لا ندعي ان خلق المجيء انما كان لغرض التصديق بل نقول خلق المجيء بعرف قيام التصديق بذات
 كما ان هذه الكلمات المخصوصة صدرت دالة بحسب الاصطلاح والوضع على المعنى القائمة بذات المتكلم فذلك
 هذه الافعال الخارقة للعادة اذا حصلت عقيب الدعوى صدرت دالة على قيام التصديق بذات من فعل المجيء
 واعترض على الجواب بان التصديق اذا كان غير مقصود كيف يكون موافقا ما الدليل عليه وتمثيلة
 بالكلمات المخصوصة فيه نظر وهذا لا يدل على المعاني بالوضع فحسب بل لا بد من قصد المتكلم والا فلا
 يدل اصلا كما قررنا هو وغيره في غير موضع واقول في تقرير كلام الامام التصديق لا يجوز ان يكون غرضا
 من خلق الخوارق لان المصدق اما ان يكون المرسل اليه او المرسل ولا سبيل الى شئ منهما لان افعاله لا تقل
 بعرض منه ولا من غير لئلا يلزم الاستكمال لكن الرسول يدعي على رسوله الارسل ولا بد للدعوى من حجة وهي اما
 الشهاد من خارج والخارج هو المرسل اليه وهو منكروا ما تصديق من جانب المدعى عليه اما بقول يدل على قيامه
 كالالفاظ الدالة على قيام معانيها بذات المتكلم ولا سبيل اليه للدور والتسلسل واما بفعل يدل عليه كالذي
 فكان خلق الخوارق دليلا على قيام التصديق به فبين ان التصديق غير مقصود من خلق الخوارق لنيل
 بالمرسل وانما المقصود من خلقها دلائلها على قيام التصديق بالمرسل فليس مقصودا بل وانما هو مقصودا انا
 وكان الاصل ان يكون الدليل على قيامه بالمرسل الفاظا لكونها اظهر في الدلالة لكنه ترك لما ذكرنا ومن هذا
 يعلم ان وجه المشبهة بين خلق الخوارق وبين الالفاظ الدالة على قيام معانيها بذات المتكلم ليس الا الدلالة على قيام
 معنى من قام به وكون دالة اللفظ تحتاج الى قصد المتكلم ولا ليس بمنطوق اليه ولئن كان فقد ذكرنا انه مقصود

انا وما الدليل على ان خلق الخوارق دليل فخلقها على يد الرسول فانه انما اخوان مع امكان غير دالة
 على انه في دعواه مصدق وما على طرته الحكم فخلق الخوارق دليل على تميز فرد من افراد النوع لصلاحة كونه
 شارعا بشريعة محظوظ نظام الكون عن الاختلال وذلك ان الانسان مدني بالطبع يحتاج في قيام شخصه
 الى امور عملية صناعية او غيرها ليس بقدر الشخص على تحصيلها او بعض منها طول عمره فتحتاج الى معاونة
 ومعاوضة وقد يمنع المغالب عن حصول ذلك فلا بد من شارع عام يشريه شارع يرعى غير دفع
 للنزاع المنقضى الى الاختلال المهرج عنه وذلك بالاثبات بالخوارق فكان خلقها دليلا على تميز فيما
 بين آحاد النوع لذلك واعلم ان نهاية طريقه المتكلمين ان خلق الخوارق يدل على صدق الرسول في
 دعوى الرسالة واما ان المرسل مفترض الطاعة واذا رسله بالايان والشارع فليس له دالة على ذلك
 اصلا ومع عدم قبح الكذب لا يثبت اصلا وقبحه لا يثبت سمحا للدور والتسلسل والعقل يفعل عندهم
 فابن ابو الحسن الاسعوي من اثبات نبوة ثم اثبات ايمانه المبني على ذلك

بانها آية
 في صدر من شهدته
 بالتمام المحمود
 بالكمال المحمود

سألت في قوله تعالى ولو افضل الله عليكم الآية

بسم الله الرحمن الرحيم وما توفيقي الا بالله عليه توكلت
 الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين وعلى آله وصحبه الطيبين
 اما بعد فقد سألني أسعدك الله سبحانه الاوليا عن الكلام على قوله تعالى ولو افضل الله عليكم حجة
 لا تبغى الشيطان الا قليلا الآية فاعلم ان ناسا من ضعفة المسلمين الذين لم يكن لهم خيرة بالحق
 ولا استيطان للاموال اذا بلغهم الخبر من سريار رسول الله صلى الله عليه وسلم من امن وسلافة او خوف
 وخلفا ما من الكفار ومن المنافقين او من الرسول صلى الله عليه وسلم اذا عوا به وكان في ذلك
 منسدة فنزل قوله تعالى واذا جاءهم امن من الامن واخوف اذا عوا به ولوردوا الى الرسول والى اولي
 الامر منهم لعلهم يستنبطونه منهم والمراد بالاولى الامر كبار الصحابة البصاة بالامور والذين كانوا في